

مقرها في الرياض وسيكون لها فروع في سائر مناطق ومحافظات المملكة

مجلس الوزراء يوافق على نظام هيئة الولاية على أموال القاصرين

الهيئة ستحل محل إدارة بيوت المال

الإفادة مما أنتجته مدينة العصر من منافع وخيرات، وصياغة كل ما يتعلق بتأصيلها وثوابتها وقواعدها في قوالب مدنية إجرائية وإدارية ضابطة ومحققه لمصالح العباد.

وأوضح معالي وزير العدل أن مقر الهيئة سيكون في مدينة الرياض، وستكون لها فروع في سائر مناطق ومحافظات المملكة، على أن تتولى الهيئة الولاية على الأموال التي لا يحافظ لها إلا الله سبحانه وتعالى وتمارس من الاختصاصات مثلما خول للولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل أو الناظر، وعليها الواجبات المقررة عليهم وفق الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية في البلاد.

وأشار معاليه إلى أن أموال الهيئة تتكون من الأموال التي تسهم بها الدولة - وفقها الله - والدخل الذي تحققه الهيئة من ممارسة نشاطاتها المختلفة وجميع أموال المشمولين بهذا النظام والأموال التي تؤول إليها من أي جهة أخرى إضافة إلى ما يقبله مجلس الإدارة من مساعدات وهبات وتبرعات.

وبيّن معالي الدكتور آل الشيخ أن الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم سوف تحل محل إدارة بيوت المال التابعة لوزارة العدل، وتؤول إليها ما لهذه الإدارة ولبيوت المال في المحاكم من حقوق، وما عليها من التزامات.

ومن جانبه أشار فضيلة وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية الدكتور عبد الله بن صالح

وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الاثنين ١٢/٣/١٤٢٧هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز بقصر اليمامة بالرياض على مشروع نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم وجاء في بيان مجلس الوزراء أنه بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير العدل بشأن مشروع نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ٨٠/١٠٢ وتاريخ ٢٦/٢/١٤٢٦هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع النظام المشار إليه بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

وقد رفع معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ شكره وتقديره لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز بمناسبة موافقة مجلس الوزراء على إنشاء الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.

وقال: إن الموافقة الكريمة على إنشاء الهيئة تعد نقلة نوعية في المحافظة على الأموال التي لا يحافظ لها وتنظيمها والإشراف عليها حسب مقتضيات الشرع وبما يضمن إيصال الحقوق إلى أصحابها. وأكد معاليه أن هذه الموافقة الكريمة تأتي في إطار التميز الذي تعيشه المملكة عن سائر البلدان الأخرى بأن مكنها الله سبحانه وتعالى من تحكيم الشريعة الإسلامية وإقامة أعلامها وأحكامها مع

سمو نائب أمير منطقة القصيم يلتقي قضاة المنطقة

قام صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة القصيم يوم السبت ١٧/٣/١٤٢٧هـ بزيارة تفقدية لمجمع الدوائر الشرعية بمنطقة القصيم في مدينة بريدة اطمئن خلالها على سير العمل والخدمة المقدمة للمواطنين. وكان في استقبال سموه لدى وصوله المجمع فضيلة رئيس محاكم منطقة القصيم الشيخ منصور الجوفان ومساعد رئيس محاكم منطقة القصيم الشيخ سليمان الربيعي. كما قام سموه بزيارة مماثلة للمحكمة الجزئية في بريدة، وكان في استقباله فضيلة رئيس المحكمة الجزئية في بريدة الشيخ علي بن محمد الربيش ومدير فرع وزارة العدل بمنطقة القصيم عبدالعزيز بن سليمان وعدد من المسؤولين.

إنشاء وكالة مساعدة للتسجيل العيني للعقار بوزارة العدل

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز يوم الاثنين ١٩/٣/١٤٢٧هـ إنشاء وكالتين مساعدتين في وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة العدل على النحو الآتي:

- ١ - وكالة وزارة مساعدة للمساحة والأراضي في وزارة الشؤون البلدية والقروية ترتبط بوكالة الوزارة لتخطيط المدن.
- ٢ - وكالة وزارة مساعدة للتسجيل العيني للعقار في وزارة العدل ترتبط بوكالة الوزارة. ثانياً: تحدد مهمات واختصاصات كل وكالة مساعدة في إطار نظام التسجيل العيني للعقار.

الحديثي إلى وجود مبالغ ضخمة بمئات الملايين من الريالات مجمدة في بيوت المال في المحاكم تخص فئات من المجتمع هي أحوج ما تكون إلى تنميتها واستثمارها والاستفادة منها ومن عوائدها ومن هنا نشأت فكرة هذا المشروع الرائد.

تجدر الإشارة إلى أن من أبرز الأحكام الواردة في هذا النظام ما يلي:

١ - تمارس الهيئة المشار إليها من الاختصاصات مثل ما خول للولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل أو الناظر وعليها الواجبات المقررة عليهم طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية ولها على الأخص الوصاية على أموال القصر والحمل الذين لا ولي ولا وصي لهم وإدارة أموالهم والقوامة على أموال ناقصي الأهلية وفاقديها الذين لم تعين المحكمة المختصة قيمياً لإدارة أموالهم وإدارة أموال من لا يعرف له وارث وأموال الغائبين والمفقودين والوكالة عنهم في المسائل المالية وحفظ أموال المجهولين واللقطات والسرققات حتى تثبت لأصحابها شرعاً والإشراف على تصرفات الأوصياء والقيمين والأولياء وحفظ الديات والأموال والتركات المتنازع عليها حتى ينتهي الإيجاب الشرعي فيها إذا عهدت المحكمة المختصة إلى الهيئة بذلك وأي مهمة تسند إليها بموجب النظام أو قرار من مجلس الوزراء أو أمر من المقام السامي.

٢ - تكون جميع استثمارات الهيئة وتصرفاتها المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتتكون أموالها من جميع أموال المشمولين بهذا النظام المنقولة وغير المنقولة والأموال التي تؤول إليها من أي جهة أخرى والدخل الذي تحققه من ممارسة نشاطاتها والأموال التي تسهم بها الدولة وما يقبله مجلس الإدارة من مساعدات وهبات وتبرعات.

٣ - ينشر النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مضي تسعين يوماً من تاريخ نشره ويصدر وزير العدل لأئحته التنفيذية



وزارة العدل في معرض «كن داعياً»

❖ شاركت وزارة العدل في معرض كن داعياً الذي أقيم في منطقة الجوف خلال المدة من ٦ - ١٦ ربيع أول ١٤٢٧هـ.

وأوضح المستشار المشرف العام على مكتب الوزير المشرف العام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الدكتور عبدالملك بن أحمد بن محمد آل الشيخ أنه تم تجهيز جناح خاص يتضمن عدداً من الأقسام وبعض المطبوعات التي تصدر عن الوزارة وبعض التصاميم والمجسمات الخاصة بالمحاكم الشرعية الجديدة.

العباد مديراً لمكتب وزير العدل بالثالثة عشرة

❖ صدر قرار معالي وزير العدل بترقية الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالله العباد إلى المرتبة الثالثة عشرة على وظيفة مدير عام مكتب. هذا وقد أبدى العباد تقديره لمعالي وزير العدل على هذه الثقة راجياً أن يكون عند حسن الظن.

«العدل» تخصص ٧٦ مليون ريال لإنشاء مجمعات شرعية في حائل وتبوك

❖ وقّع معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عقوداً لإنشاء مجمعات الإدارات الشرعية في تبوك وحائل، تبلغ قيمتها ٦٧ مليون ريال. ويأتي هذا العقد ضمن خطة الوزارة لإنشاء مجمعات إدارات شرعية في عدد من مناطق المملكة تتجاوز قيمتها ١٢٦ مليون ريال، وأشار معاليه عقب توقيع العقود إلى أن الدولة وفرت للوزارة الأراضي والمقار المناسبة للإدارات الشرعية كافة، بمؤازرة ومتابعة مستمرة من سمو وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير متعب بن عبدالعزيز، الذي يعمل على تذليل العقبات وتسهيل الإجراءات، كما نوه بالتعاون المستمر الذي تجده الوزارة من معالي وزير المال لدعم المشاريع التي تخصص الوزارة.

معالي وزير العدل يشارك في أعمال المنظمة الاستشارية القانونية الأفروآسيوية بالهند

لم يصب دماً حراماً» رواه البخاري. وبين معاليه أن النفس في النصوص السابقة يقصد بها الجنس وهي النفس البشرية فلا حق للمسلم في قتلها وإهراق دمها بغير حق ويدل على ذلك ما جاء في النهي عن قتل المعاهد والذمي من غير المسلمين كما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إلا من قتل نفساً معاهدة لها ذمة الله وذمة رسوله فقد أخضر ذمة الله ولا يرح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين خريفاً» رواه الترمذي.

وأشار معاليه إلى أن هذا الوعيد فيه احترام لحقوق الإنسان المعاهد وهو ما تميزت به شريعة الإسلام.

وفند معالي وزير العدل إصااق تهمة الإرهاب بالإسلام أو المسلمين وقال حتى لو وجد في زمن ما وفي مكان ما واحد من المسلمين أو جماعة لم يلتزموا بما أوجبه عليهم الإسلام لسوء فهمهم لتعاليم الدين فهل يجوز في العقول السليمة أن يعمم الحكم بسبب أفراد معدودين على أمة تعداها خمس سكان الأرض وعلي دين نشر الخير والسلام لمدة تزيد على أربعة عشر قرناً.

وشرح معاليه الموقف المتخذ من المنظمة الاستشارية القانونية لآسيا وإفريقيا تجاه موضوع حقوق الإنسان في الإسلام الذي تقدمته به المملكة فقال: إن سكرتارية المنظمة وفي سعيها لإلقاء الضوء على مبادئ حقوق الإنسان المحفوظة في الشريعة الإسلامية وتبديد الأفكار الخاطئة عنها قامت بإعداد تقرير عن ذلك استغرق أربع سنوات حيث قدمت تقريرها في الدورة (٤٣) بتسليط الضوء على تحليل حقوق الإنسان في الإسلام وفي الدورة (٤٤) أعدت تقريراً يناقش جوانب حقوق الإنسان المختلفة ومبادئ القانون الجنائي بموجب الشريعة الإسلامية على أن تستكمل مناقشته خلال هذه الدورة المنعقدة حالياً. ويضم الوفد الذي رأسه معالي وزير العدل في الاجتماعات رئيس هيئة الرقابة والتحقيق محمد بن عبد الله النافع وعدد من المسؤولين في قطاعات الخارجية والداخلية والعدل وديوان المظالم وهيئة التحقيق والادعاء العام.

اختتمت في نيودلهي يوم الأحد ١١/٣/٢٧هـ أعمال الدورة الخامسة والأربعين للمنظمة الاستشارية القانونية لدول آسيا وإفريقيا بمشاركة المملكة العربية السعودية، ورأس وفد المملكة معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أوضح معاليه أن رسالة الإسلام العالمية رسالة رحمة جاء بها نبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم ودليل ذلك قوله تعالى: «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين».

وأفاد إن أبرز صور هذه الرحمة التي بعث بها النبي عليه الصلاة والسلام هي إقامة العدل بين الناس بإحقاق الحق وإزهاق الباطل وتخليص البشرية من الظلم قال تعالى: «إن الله يأمر بالعدل والإحسان».

وأشار معاليه في تصريح لوكالة الأنباء السعودية على هامش اجتماعات هذه الدورة إلى أن من مضردات العدل في الإسلام تحريمه لكل أشكال الظلم والعدوان واستدل معاليه بالحديث القدسي حيث قال الله تعالى: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا). وقال: إثر مناقشة موضوع حقوق الإنسان في الإسلام الذي تقدمت به المملكة في دورة سابقة إن المتتبع للأحكام التي جاء بها الإسلام في العدل مع غير المسلمين يقف مذهولاً أمام سماحة الإسلام وعدله ويتعين أن مثل هذه العدالة لا يمكن أن تكون إلا من الله وحده، وأبان أن المتأمل في الشريعة الإسلامية يجد أنها تشتمل على أصول متينة وقواعد رصينة جعلها الله أساساً لفصل الخصومات وحل المشكلات.

وأوضح معالي وزير العدل موقف الإسلام من جرائم الإرهاب فقال: إن دين الإسلام دين العدل والرحمة وحماية حقوق الإنسان التي وهبها الله إياه وجاءت الشريعة الإسلامية بالتغليظ في النهي عن قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق قال تعالى: «ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً» وأخبرنا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم أن جريمة قتل النفس بغير حق ماحقة للدين مهلكة له، فقال عليه الصلاة والسلام: «لا يزال المرء في فسحة من دينه ما

برنامج غسل الأموال

❖ نظمت وزارة العدل بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي يوم السبت ١٤٢٧/٣/٣هـ برنامجاً خاصاً لأصحاب الفضيلة القضاة لتعريفهم بموضوع غسل الأموال في دورته الرابعة عشرة ويستمر أسبوعاً وذلك في مقر المعهد المصرفي بالرياض ويشارك فيه خمسة وعشرون قاضياً. وهدف البرنامج إلى تعريف القضاة وتزويدهم بالمعارف العلمية المتخصصة عن عمليات غسل الأموال وتزويدهم بأهم الأنظمة والتعليمات والأعراف بما يهدف إلى زيادة قدراتهم ومهاراتهم في هذا المجال.

وشمل جدول التدريب اليومي للبرنامج التعريف بموضوع غسل الأموال ومراحل وحالات عمليات غسل الأموال ودور الجهات الرقابية والإشرافية والجهود المحلية لمكافحة غسل الأموال ومخاطر وآثار غسل الأموال ودور الجهات الرقابية والإشرافية في الحد من ذلك وعلاقة جريمة غسل الأموال بالجرائم الأخرى والجهود الدولية في مكافحة غسل الأموال ودور البنوك في مسائل غسل الأموال والتعاون والمساعدات المتبادلة وجريمة توظيف الأموال وتزييف العملات.

إدارة ماذوني الأنكحة.. والخطة المستقبلية

❖ استمرراً للخطوات التطويرية التي تقوم بها الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة، فقد أنهت الإدارة مؤخراً عدداً من الإجراءات التطويرية تضمنت إصدار التراخيص من خلال الحاسب الآلي بعد أن اكتملت قاعدة البيانات لدى الإدارة، وقد بلغ عدد المأذونين المدخلة ببياناتهم في برنامج الحاسب الآلي ما يزيد على ١٨٠٠ مأذون يشمل جميع المأذونين المرخص لهم من قبل الوزارة ويتم حفظ معلومات كل مأذون في سجل خاص يحفظ في أرشيف الإدارة يمكن الرجوع لجميع المعلومات الخاصة بيسر وسهولة. ولا تزال الإدارة تسعى ضمن الخطط المستقبلية في تطوير عدد من الإجراءات التي تخدم المأذونين والتي يعود نفعها على المجتمع بشكل عام كإقامة دورات تدريبية للمأذونين في جميع مناطق المملكة وكذلك ابتكار عدد من الوسائل والسبل التي تسهل على المواطنين التوصل للمأذون الشرعي مما يعكس صدى إيجابياً لدى المجتمع.

الشيخ سليمان الريش إلى رحمة الله

❖ انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم السبت ١٠ ربيع الأول ١٤٢٧هـ فضيلة الشيخ سليمان بن صالح بن زايد الريش عضو هيئة التمييز سابقاً، وقد أديت الصلاة عليه بعد صلاة عصر يوم الأحد ١١/٣/١٤٢٧هـ في جامع الراجحي بحي الجزيرة بالرياض.

و«مجلة العدل» تتقدم بالتعزية لأبناء الفقيد.

يذكر أن فضيلته - رحمه الله - من مواليد مدينة بريدة بالقصيم عام ١٣٥١هـ وتعلم على يد عدد من العلماء منهم الشيخ عمر بن سليم وغيره وانتقل إلى الرياض عام ١٣٦٣هـ ودرس في المعهد العلمي، كما درس على يد سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز وسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم والشيخ عبداللطيف بن إبراهيم آل الشيخ وغيرهم، ثم التحق بكلية الشريعة بالرياض وتخرج عام ١٣٧٩هـ الدفعة الرابعة، ثم تعين قاضياً في حائل، ثم الجوف، ثم حائل مرة أخرى، ثم المحكمة المستعجلة بالرياض عام ١٣٨٢هـ، ثم انتقل إلى المحكمة الكبرى عام ١٣٩٣هـ وأخيراً انتقل إلى محكمة التمييز بالرياض عام ١٤٠٧هـ حتى تقاعد عام ١٤٢٣هـ. غفر الله للفقيد وأسكنه فسيح جناته، وإنا لله وإنا إليه راجعون.